

تجمع «تواصل الثقافي والاجتماعي» استضاف مرشح الثانية في ندوة تحت عنوان «الإصلاح أولوية»

الحمد: الإصلاح السياسي بوابة التغيير الحقيقي للانتقال إلى دولة التطور

يتجاوز 60% على الرغم من طرحه منذ سنوات طويلة وبعد أن صارت الحكومة الإلكترونية أمراً قديماً في كثير من الدول الأخرى. كما بين الحمد بأن الروتين المل والبطول في معاملات الدولة يؤدي بطبيعة الحال إلى محاولة المراجعين تسريع إنجاز معاملاتهم وبالتالي فتح أبواب الرشوات والواسطات والمحسوبيات، مطالبا بتخفيف الإجراءات الروتينية غير اللازمة والسعي للتطوير الإداري على غرار الدول المتقدمة التي تعتمد على التقنيات والبرمجيات المتقدمة. وختم الحمد مؤكداً على أنه سيقوم بتقديم مشاريع قوانين محددة ومدرسة خاصة بالتطوير الإداري والمالي في الدولة بما تتفق مع خطة التنمية الكويتية ورؤية الكويت 2035، مشدداً على أن التنمية المنشودة والمعلن عنها لن تتحقق كما يجب في ظل بعض العقليات الحالية والقوانين الحالية التي تقف في مقومات النهوض الاقتصادي الحديث والقائم على الانفتاح ومشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل وتقديم تشريعات جديدة لجذب الاستثمارات الخارجية وعلى رأسها رؤوس الأموال الكويتية العاملة في الخارج.

التشكيلات الحكومية في الكويت بنيت على أساس المحاصصات والترضيات

2017، معتبراً هذا مؤشر خطير على الرغم من تحقيق الكويت مركزاً أفضل عام 2018 لتصل إلى المرتبة 78 حيث أن الكويت بمقوماتها يجب أن تكون من أوائل الدول الخالية من الفساد، مشيراً إلى أن الخروج من هذا المازق الخطير يمر من بوابة محاربة الفساد من الأعلى بكل حزم وقوة والإسراع في تطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل كامل مما يساهم في تقليل مواجهة مراجعي مؤسسات الدولة للموظفين بشكل مباشر، مبيّناً بأن الحكومة الإلكترونية تساهم في تخفيف الضغط عن الموظفين وراحة المراجعين والتحكم بقانونية العمل ودقته وسرعة إنجاز، مشيراً إلى أن نسبة إنجاز مشروعات الحكومة الإلكترونية في الكويت لا



الحمد أثناء الندوة

علينا ضرورة الإسراع في تطبيق الحكومة الإلكترونية بشكل كامل التنمية المنشودة والمعلن عنها لن تتحقق كما يجب في ظل بعض العقليات الحالية

ومنذ العام 2005 تراجعت 40 مركزاً في مؤشر مدركات الفساد لتهيئ من المرتبة 85 عالمياً في العام 2005 إلى المرتبة 85 عالمياً في العام 2016، وحلت في المرتبة الثامنة عربياً وقبل الأخيرة خليجياً خلف عمان والسعودية والإمارات. وأشار الحمد أن الكويت

آلية تشكيل الحكومة خرجت عن إطارها الدستوري الواضح

استهل الحمد الندوة متحدثاً عن الخلل البنوي في النظام السياسي الخاص بتشكيل الحكومة الكويتية مبيّناً بأن آلية تشكيل الحكومة خرجت عن إطارها الدستوري الواضح والذي يوضح وجوب اختيار عدد من الوزراء في التشكيل الحكومي من تشكيلة مجلس الأمة بما يحقق التجانس والانسجام بين السلطين، مشيراً إلى المادة 56 من الدستور الكويتي والتي تنص على أن يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء. ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً عن ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة. وأضاف الحمد مبيّناً بأن

الأهم المتحدة ترحب بدور الكويت في جمع الأموال للبرامج الإنسانية في العراق

استعان النفط بينما لا يزال الفساد واسعاً ومخبرته ليس سهلاً. وأوضح بالأسيرت أنه على الرغم من أن الأنشطة الإرهابية قد تناقصت فإن تنظيم (داعش) لا يزال تشكل تهديداً أمنياً للمنطقة بأكملها بينما تعمل الجماعات المسلحة على توسيع نطاق وصولها الاقتصادي والاجتماعي. وعلى الصعيد الإنساني أكدت بالأسيرت أن الأمم المتحدة تهدف إلى تلبية احتياجات 7.5 مليون عراقي من الفئات الضعيفة هذا العام حيث تسعى خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019 إلى الحصول على 700 مليون دولار من المانحين.

للغدة في العراق التي تحول التركيز من السياسة الفلوية إلى الاستثمار في تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات موصحة. بالرغم من تشكيل الحكومة الآن العراق لا يزال غير مكتمل. وبعد أن أشارت إلى بعض الخطوات الإيجابية بما في ذلك مخصصات ميزانية عام 2019 لقطاع الكهرباء قالت بهذا الصدد إن هذه الخطوة تعكس جهود الحكومة لتخصيص تقديم الخدمات الأساسية ومع ذلك فإن تمويل إعادة الإعمار في المناطق المحررة أقل بكثير مما هو مطلوب لاسيما وأن مالية الدولة تعتمد بقوة على إيرادات قطاع النفط التي تتعرض لتقلبات

نيويورك - "كونا" - رحبت الأمم المتحدة أمس بدور الكويت في جمع الأموال للبرامج الإنسانية في العراق منوعة بالملف المتعلق بالعراقيا الكويتيين وعراقيا البلدان الثالثة والملفات الكويتية المفقودة. ودعت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق هينس بالاسيرت في كلمتها خلال جلسة مجلس الأمن الدولي حول العراق الجهات السياسية الفاعلة التي التغلب على ظاهرة الاقتتال الداخلي والسماح بحلول الوسط بأن تسود لمصلحة الشعب العراقي. وأكدت أنه قد حان الوقت



.. وية صورة جماعية مع الكوثرين



الرفاعي مكرمأ أحد الضباط

الوطني وفقاً لوثيقة الأهداف الاستراتيجية 2020 (الأمن أولاً) في تطور مستمر ينمash مع أحدث مستجدات العلم العسكري لاسيما التدريب العملي وهو ما تجلى خلال تمرين السد المتبع للتدريسي الدورة. ودعا الخريجين إلى التقيد بالضوابط العسكرية والتخلي بروح المسؤولية والعمل بهمة عالية وبذل الغالي والتفيس

وقال إن تخريج هذه الكوكبة من الضباط يعد الحرس الوطني بكوادر وطنية على درجة عالية من الكفاءة والاحترافية ويضخ دماء جديدة في مختلف الوحدات بعد أن نال الضباط حظاً وافراً من التأهيل والتدريب بما يؤهلهم أن يكونوا ضباطاً مميزين في الميدان ويتحلون بكل المعاني والقيم العسكرية. وأكد أن مناهج الحرس

العلياء للحرس الوطني ممثلة في سمو الشيخ سالم العلي رئيس الحرس الوطني والشيخ مشعل الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني على ما حرصوا من نجاح يدعم صفوف الحرس الوطني في سيرته للحفاظ على أمن الوطن واستقراره. مشيداً بمشاركة ضباط من مملكة البحرين والشفقة ما يجسد روح التعاون والتنسيق المستمر بين الأشقاء.

برعاية وحضور وكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي أقام معهد تدريب قوات الحرس الوطني حفل تخريج دورة المشاة المتقدمة للضباط في القاعة المركزية بمعسكر الصمود، والتي شارك فيها ضباط من الجيش الكويتي والحرس الوطني البحريني. وهذا الفريق الرفاعي خريجي الدورة ونقل إليهم تحيات القيادة

المطيري : الشباب أثبتوا تميزهم وإبداعهم في مختلف المجالات

الكويت للعلوم والهندسة في مجال علوم الأرض والبيئة الطالبة دانة القطري. وأضاف المطيري أن الهيئة المعنية بتعزيز القوة المجتمعية من خلال الاهتمام بالتقنيين وإبراز إنجازاتهم واعتبارهم قوة لأفرانهم "ما يعزز التفاهل للمر بين الشباب بما يقدم المجتمع وتنميته".

قال المدير العام للهيئة العامة للشباب عبدالرحمن المطيري أن الشباب الكويتيين أثبتوا تميزهم وإبداعهم في مختلف المجالات وأهمها العلمية مؤكدا حرص الهيئة على تشجيعهم على المضي قدماً بالتدريين والإبداع. جاء ذلك في تصريح للمصحفين على هامش حفل تكريم الحائزة على المركز الثاني في جائزة

من أجل المشاركة الفاعلة في الدفاع عن الوطن وحفظ أمنه واستقراره. وفي ختام الحفل قام وكيل الحرس الوطني بتكريم الضباط المتميزين في الدورة وسلم الخريجين شهادات التخرج. حضر الحفل مدير ديوان نائب رئيس الحرس الوطني اللواء جمال محمد ذياب، وعدد من القادة وكبار الضباط.

بما يسهم في صون حقوقهم الجسدية والصحية والتربوية المنيع : يجب تطوير التشريعات الخاصة بعقوبات الاعتداء على الطفولة

بضرورة حماية الأطفال من المخاطر المستحثة كالختلاف والتجارة بالأعضاء والإساءة الجنسية والتجنيد القسري في الحروب والنزج بهم في الصراعات المسلحة والزواج القسري وغيرها من الجرائم. وقال المنيع إن المؤتمر مطالب أيضاً بضرورة العمل على توجيه الدعوى لكل الدول العربية لتقديم المساعدة المنظمة في عملية تسهيل إجراءات المراجعة التي تقوم بها لربط كل المنظمات والهيئات العاملة في مجال الطفولة لتوحيد جهود حماية هذه الفئة ورعايتها واستدامة تنميتها.

الذي نظم بالتعاون مع كلية التربية الأساسية والمعهد العربي للتخطيط تحت عنوان (الحماية الاجتماعية والنفسية والتربوية للطفل) أكد أهمية تحفيز رجال الأعمال والقطاع الخاص للعمل في مجال تنمية المجتمع ودعم الفئات الضعيفة لاسيما الأطفال. وأشار إلى أن المؤتمر دعا الجامعات العربية إلى تفعيل دورها في مجال خدمة المجتمع وتنمية وأسناد أنشطتها العملية والميدانية بما يسهم في رفع كفاءة المؤسسات المدنية لا سيما العاملة في مجال الطفولة. وذكر أن المؤتمر أوصى كذلك

أوصى المشاركون في المؤتمر الأول للمنظمة العالمية لحماية الطفل الذي استضافته الكويت في الفترة من 12 إلى 14 فبراير الجاري بتطوير تشريعات العقوبات الخاصة بالأعتداء على الأطفال بما يسهم في صون حقوقهم الجسدية والصحية والتربوية. وقال الأمين العام للمنظمة الدكتور ناصر المنيع (كويتا) إن المؤتمر الذي أقيم برعاية وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري أوصى برفع درجة الوعي بمفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال والمؤسسات المالية. وأضاف المنيع إن المؤتمر



العتيبي متحدثاً

العتيبي : أحكام الزكاة يجب أن تواكب تطورات الأنظمة المالية

عمان - كونا - أكد مدير عام بيت الزكاة محمد العتيبي أمس أهمية معالجة الكثير من أحكام فريضة الزكاة وقضاياها المعاصرة لتواكب ما يستجد من تطورات في الأنظمة المالية. جاء ذلك في كلمة القاها العتيبي في افتتاح الدورة الـ 26 لقضايا الزكاة المعاصرة التي ينظمها (بيت الزكاة) بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية بحضور سفير الكويت لدى الأردن عزيز الديحاني ومشاركة علماء ومفكرين من مختلف الدول الإسلامية. وشدد العتيبي على ضرورة دراسة هذه القضايا وإيجاد الحلول المناسبة لها "والإفادة بما يحفل به

الفقه الإسلامي من صيغ وأساليب تلائم كل عصر وبيئة بعيدا عن الوقوع في الحرامات أو ملامسات الشبهات أو منع الحقوق عن أصحابها". وفقت إلى أن بيت الزكاة دأب سنوياً على عقد مثل هذا الندوات العلمية في مختلف الدول الإسلامية لبحث ودراسة المسائل المستجدة وإصدار النوصيات والفتاوى الشرعية بخصوصها. وأشار إلى أن الندوات السابقة أسفرت عن إصدار عدد من المراجع المتخصصة في الزكاة (مثل دليل الإرشادات لحساب زكاة الشركات) و(مشروع القانون النموذجي للزكاة) وغيرها من الإصدارات التي استفاد منها باحثون ودارسون إضافة إلى مجامع الفقه ودور الإفتاء.